الأمم المتحدة

EP

UNEP/GC.27/9

Distr.: General
9 January 2013

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
نيروبي، ١٨ – ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٤–٢٠١٥ وصندوق البيئة ومسائل الميزانية الأخرى

الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ٢٠١٤– ٢٠١٧

تقرير المدير التنفيذي

موجز

استجابة للطلب الوارد في الفقرة ٢٣ من مقرر مجلس الإدارة ٩/٢٦، يحدد هذا التقرير الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧ بوضوح تام في الرؤية والأهداف والأولويات ومقاييس الأثر، ويضع آلية متينة للاستعراض من قبل الحكومات، من أجل موافقة مجلس الإدارة عليها في دورته السابعة والعشرين. وتلخص هذه الوثيقة المسائل الناشئة التي ينبغي أخذها في الاعتبار في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧، واستعراضات الإنجازات البرنامجية والتشغيلية للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠– ٢٠١٣، كما تحدد الدروس المستفادة.

وتحدد إضافة ملحقة بهذه الوثيقة (UNEP/GC.27/9/Add.1) بؤرة تركيز استراتيجية الفترة ٢٠١٤–٢٠١٧؛ واستراتيجية العمل المرتبطة بها؛ وتصف استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإدارة المخاطر في المؤسسة؛ وترتيبات تقييم الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤– ٢٠١٧.

ويقترح أن ينظر المجلس في مسألة اعتماد مقرر يتوافق مع مقترحات المدير التنفيذي، على النحو الموضح في تقريره عن مقترحات برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٤– ٢٠١٥ (UNEP/GC.27/10).

* UNEP/GC.27/1.

أولاً – مقدمة

١- بحلول عام ٢٠١٧، ستكون قد انقضت خمس سنوات مذ قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٣/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أنه يتعين تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) وتطويره، وفقاً للتوصية الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''.[١] وفي ذلك الوقت، سيكون بوسع الدول الأعضاء ملاحظة التغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية والاقتصاد العالمي، والتي سيحق عندها لليونيب، إثر تعزيز قوته وتطويره، أن يقول إنها نتيجة جهوده.

٢- وتحدد استراتيجية اليونيب المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، الاتجاه الذى سيسلكه البرنامج بغية تحقيق ذلك الهدف. وتوضح رؤية البرنامج والأهداف الاستراتيجية والنتائج التي يهدف إلى تحقيقها بحلول عام ٢٠١٧. وسيكون مفتاح النجاح في تحقيق هذه النتائج هو عمل اليونيب مع أصحاب المصلحة على اختلاف احتياجاتهم وأولوياتهم، وعلى نطاق قطاعات حكومية ومجتمعية متعددة، بغرض تمكينهم من تحسين إدارتهم لشؤون البيئة، والحفاظ بذلك على الخدمات التي توفرها لبلدانهم في المجالين الإنمائي والاقتصادي، والتي تتسم بأهمية بالغة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق رفاه شعوبها.

٣- ولتحقيق النتائج المقررة، استخدم اليونيب نموذج العمل من خلال الشراكات. ويهدف اليونيب إلى استغلال الشراكات باعتبار أنها تتيح فرصة لتوسيع دائرة اتصاله وإحداث تأثير أكبر بكثير مما يستطيع تحقيقه بمفرده. ويعتمد نموذج عمل اليونيب أيضاً على توليه دوراً قيادياً في تنسيق الشؤون البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة، من أجل تحقيق أقصى تأثير عن طريق العمل المعزز من الناحيتين الاستراتيجية والتنسيقية مع الشركاء في المنظومة ومع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٤- و استخدم اليونيب في تحديد بؤرة تركيزه للفترة ٢٠١٤- ٢٠١٧، ما أسماه ''عملية استطلاع المستقبل''، وأيضاً نتائج التقرير الخامس في سلسلة توقعات البيئة العالمية، بغرض تحديد التحديات العالمية التي يرجح أن يواجهها العالم خلال هذه الفترة. وقام اليونيب في تلك العملية، بتقييم التحديات البيئية العالمية الأشد إلحاحاً بالمقارنة مع أولويات المناطق والألويات المنبثقة عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتوصل إلى مجالات التركيز التالية للمنظمة: تغير المناخ؛ والكوارث والنزاعات؛ وإدارة النظم الايكولوجية؛ وإدارة الشؤون البيئية؛ والمواد الكيميائية والنفايات؛ وكفاءة استخدام الموارد؛ وإبقاء الشؤون البيئية قيد الاستعراض. وتدور الاستراتيجية المتوسطة الأجل حول الدعم الذي يقدمه البرنامج للراغبين من البلدان والشركاء، لمساعدتهم على فهم مغزى الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على نطاق جميع مجالات تركيز اليونيب، بهدف إدماج الاعتبارات البيئية في جميع الخطط الاقتصادية والاجتماعية.

٥- وتحدد الاستراتيجية المتوسطة الأجل النتائج التي يرمي اليونيب إلى تحقيقها في كل مجال من مجالات تركيزه، على نحو يكفل اتساق عمل المنظمة مع التغيرات المستهدفة. وعلى مستوى التشغيل، تتّبع الاستراتيجية المتوسطة الأجل نهجاً متعمقاً تجاه الإدارة القائمة على النتائج. وسيجري تعزيز جميع الجهود المتعلقة بالتخطيط والإنجاز داخل المنظمة – ابتداء من تخطيط البرامج وتعبئة الموارد البشرية والمالية وتخصيص

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق، الفقرة ٨٨.

الأعمال الإدارية، وصولاً إلى إدارة الشراكات ورصدها وتقييمها – من أجل كفالة تعاضد أهدافها التي تتيح لليونيب إمكانية تقديم خدماته بشكل أفضل وإنجاز النتائج المتوقعة.

ثانياً – معلومات أساسية

٦- في عام ٢٠١٧، سيحتفل اليونيب بالذكرى الخامسة والأربعين لتأسيسه. وستتيح المناسبة فرصة للتفكر فيما كان ينبغي أن ينجزه من نتائج بوصوله إلى تلك المرحلة، وتبعاً لذلك، يتعين التفكير في ما ينبغي أن يركز عليه البرنامج وأمانته والدول الأعضاء، خلال السنوات المتبقية حتى عام ٢٠١٧، من أجل تحقيق تلك النتائج المقررة. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي، في الفقرة ٢٣ من مقرره ٩/٢٦، أن يعد استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤- ٢٠١٧، تتضمن رؤية وأهدافاً وأولويات ومقاييس للأثر محدَّدة بوضوح مع آلية فعالة للاستعراض من قِبل الحكومات، ويقدمها إلى المجلس في دورته السابعة والعشرين. وترمي الاستراتيجية إلى توفير الإرشاد لعمل المنظمة على مدى أربع سنوات، بهدف تحقيق نتائج قابلة للقياس يخطط اليونيب لتحقيقها بالاشتراك مع الحكومات والشركاء والأطراف المؤثرة الأخرى.

٧- ويرتبط ما ينبغي أن يحققه اليونيب بحلول عام ٢٠١٧، ارتباطاً وثيقاً بحالة البيئة العالمية وحالة الاقتصاد في ذلك الوقت، وبالطريقة التي ينظر بها السكان إلى البيئة ويديرون بها الخدمات التي توفرها من أجل رفاه الإنسان ومن ثم القضاء على الفقر. وبصرف النظر عن الشكوك المحيطة بهذه القضايا، وفرت توقعات البيئة العالمية تصوراً يرتكز إلى الاتجاهات الحالية وإلى التوقعات التي توجه بؤرة تركيز الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٨- وسيكون لتقييم الطلب على الخدمات من أصحاب المصلحة أحد العوامل الحاسمة في كفالة قدرة اليونيب على الاستجابة مدفوعاً برغبة العملاء. وستتحدد الأهداف التي يسعى اليونيب إلى تحقيقها وفق مهام ولايته وما يتخذه من قرارات مستنيرة عمّا إذا كانت الجهات الأخرى مهيأة على نحو أفضل منه للاستجابة للطلبات، تحت توجيهه وبدعم منه حسب الاقتضاء، أو ما إذا كانت قدرته هي الأنسب لتقديم الخدمة بنفسه على أفضل وجه. وتوفر هذه الاستراتيجية المتوسطة الأجل الإرشاد الذي يتبعه اليونيب في سبيل تركيز جهوده.

٩- وأجرى اليونيب، في منتصف مسيرة تنفيذ الاستراتيجيةالمتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣، تجربة لتحديد الدروس المستفادة. وأضفى الطابع المؤسسي على نهج إداري قائم على النتائج، يجري فيه قياس الأداء بشكل منتظم، وأضفى الطابع المؤسسي أيضاً على التقييم، بوصفه وظيفة مستقلة في المنظمة، من أجل توفير المراجيع بشأن تصميم عمله وأهميته وكفاءته وفعاليته. وقام بتكملة آلياته للاستعراض الداخلي، مستفيداً في ذلك من الاستعراضات التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، وكذلك من التقييمات الخارجية التي تجريها هيئات من قبيل الشبكة المتعددة الأطراف لتقييم أداء المنظمة. وساعدت جميع هذه الأشياء في تحديد المجالات التي يمكن للمنظمة أن تعزز فيها تصميم وإدارة برامجها على النحو الأمثل. وكانت لهذه الدروس أهمية شديدة في توفير الإرشاد لعملية وضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧.

١٠- وتوحد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤- ٢٠١٧ المنجزات السابقة، بهدف حفز عملية تغيير تكفل تعزيز رفاه الإنسان على نحو أكثر اتساقاً مع استدامة البيئة ويسهم في القضاء على الفقر. وتشمل الاستراتيجية أيضاً الأولويات البيئية العالمية التي حددتها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما فيها استراتيجية التنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١ - ٢٠٢٠، وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والتي تمثل إطاراً مرناً لجميع أصحاب المصلحة. وهي تعكس في الوقت نفسه، ما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦ بشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتكون بذلك صالحة لتمكين اليونيب من تسخير الفرص التالية:

(أ) تعظيم الأثر من خلال التوسع في استخدام الشراكات الاستراتيجية إلى الحد الأقصى، بالاستفادة من الدعم المتبادل بين الولايات والبرامج واستغلال الدور الرائد لليونيب في منظومة الأمم المتحدة في مجال تنسيق المسائل البيئية، وحضوره الاستراتيجي على الصعيدين الإقليمي والقطري؛

(ب) تحسين خدمة أولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لصالح الأطراف فيها، نظراً إلى أن البرنامج يؤدي دور الأمانة لكثير من تلك الاتفاقات؛

(ج) مواصلة استكشاف إمكانية اتخاذ نهج شامل تجاه التحول إلى الاقتصادات الخضراء في سبيل تحقيق التنمية المستدامة؛

(د) الوصول إلى مستوى الامتياز التنظيمي في عمل اليونيب، من خلال تعزيز الإدارة القائمة على النتائج بطريقة شاملة، بحيث تدمج فيها إدارة المخاطر في المنظمة.

١١- ويقوم اليونيب، بوصفه المنظمة الرائدة في مجال تنسيق الشؤون البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة، بإجراء التقييمات والتحليلات البيئية ووضع المعايير والمبادئ التوجيهية، وتحديد طرائق الاستخدام لأصحاب المصلحة المحتاجين للإرشاد بشأن كيفية إدارة الشؤون البيئية بطريقة فعالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من النطاق العالمي لاختصاص اليونيب، فهو يعمل بملاك موظفين يضم زهاء ١ ٠٠٠ فرد فقط، وميزانية بلغ مجموعها في السنوات الأخيرة حوالي ٥٠٠ مليون دولار لفترة السنتين. ولذا تستند قدرته على تحقيق أثر ملموس إلى الشراكات، وهي من صميم استراتيجيته الرامية إلى جعل البيئة والتنمية المستدامة محور كل شئ يفعله.

١٢- وتمثل المنتجات والخدمات التي يقدمها اليونيب مجموعة واسعة من أدوات صممت بغرض حفز التغيير استجابة للطلب. ويقوم اليونيب في تلك العملية بإنشاء شراكات مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمؤسسات الأخرى ذات المراكز الاستراتيجية، مدفوعاً في ذلك بما تمثله كل فرصة من الفرص من إمكانية لإحداث أثر، مع التزامه بتعزيز عملياته من أجل إنفاذ نهج الإدارة القائمة على النتائج.

ثالثاً – المسائل الناشئة التي ينبغي أخذها في الاعتبار في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧

١٣- بعد مرور عشرين عاماً على انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ – قمة الأرض – في ريو دي جانيرو، البرازيل، لا تزال التغيرات في البيئة العالمية تتواصل بمعدلات لا مثيل لها في تاريخ البشرية. وتشير البيانات التي جمعت من أجل التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية، إلى تحقيق نجاح

متوسط في إبطاء معدلات التغيير أو خفض مداه – بوسائل تشمل تدابير لتعزيز كفاءة استخدام الموارد وتخفيف الأثر – لكن هذا لم يؤد إلى تراجع التدهور البيئي. وبصفة عامة، لم يتقلص نطاق التغيير أو تبطئ سرعته في السنوات الأخيرة.

١٤- ومع تسارع ارتفاع الضغوط البشرية على النظم الإيكولوجية جرى بالفعل، أو يكاد يحدث، تجاوز عدة عتبات على الصعد العالمية والإقليمية والمحلية. ويرجح أن تطرأ، فور تجاوز هذه العتبات، تغيرات مفاجئة في النظم الداعمة للحياة على كوكب الأرض؛ وقد تكون لا رجعة فيها وينتج عنها تأثير ضار بليغ على رفاه الإنسان. وصارت التغيرات المعقدة الناجمة عن ذلك في النظم الإيكولوجية تؤثر بالفعل وبشكل خطير على رفاه الإنسان. وهي تشمل ما يلي:

(أ) زيادات في متوسط درجات الحرارة تفوق الحد الأدنى المحتمل في بعض الأماكن، وتؤثر تأثيراً ملموساً على صحة الإنسان؛

(ب) زيادة في وتيرة الأحداث المناخية وشدتها، مثل الفيضانات والجفاف، مما يؤثر على الأصول الطبيعية والأمن البشري معاً؛

(ج) تسارع تغير درجات الحرارة وارتفاع منسوب البحار بشكل يؤثر على رفاه الإنسان في بعض الأماكن، وبخاصة في المجتمعات الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(د) خسائر كبيرة في التنوع البيولوجي مع استمرار انقراض الأنواع المهددة، مما يؤثر على توافر خدمات النظم الإيكولوجية ويؤدي إلى عواقب وخيمة مثل انهيار مصائد الأسماك أو فقدان الأنواع المستخدمة للأغراض الطبية؛

١٥- وقد تمكن اليونيب، من خلال عملية استطلاع شامل للمستقبل، وبمشاركة فريق متفرغ يضم أكثر من ٤٠٠ من كبار العلماء والخبراء من جميع أنحاء العالم، من تحديد مسائل ناشئة وصفت بأنها ذات آثار بيئية عالمية معترف في الأوساط العلمية بأهميتها الكبيرة لرفاه الإنسان، لكنها لم تحظ بعد باهتمام كاف في الدوائر السياسية، وتشمل ما يلي:[٢]

(أ) كفالة السلامة الغذائية والأمن الغذائي لتسعة بلايين نسمة: تحديات جديدة. وتشمل التحديات الناشئة بشأن الأمن الغذائي، المنافسة الناجمة عن إنتاج الطاقة الأحيائية وتقلص إمدادات الفوسفور وتفاقم ندرة المياه. وهناك حاجة ملحة لتعزيز سلامة الإمدادات الغذائية العالمية وأمنها، من خلال تحسين عمليات تجهيز الأغذية وخفض مخلفاتها ورفع كفاءة القطاع الزراعي. وتتمثل مهمة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧، في سد ثغرات الاستدامة البيئية عن طريق استخدام أفضل العلوم المتاحة والتعاون الفعال مع وكالات الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات الأدوار الرائدة في مجال الأمن الغذائي. وتهدف الاستراتيجية أيضاً إلى التشجيع على اتباع نهج لكفاءة استخدام الموارد على نطاق سلسلة الإمداد، بغية الفصل بين الإنتاج الغذائي والأثر البيئي، والمساعدة بذلك على تحسين الأمن الغذائي وتعزيز القضاء على الفقر؛

(٢) ٢١ مسألة للقرن الحادي والعشرين: نتائج عملية البصيرة التابعة للبرنامج بشأن المسائل البيئية الناشئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١٢)، التوطئة، الصفحة الرابعة.

(ب) تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها: إدارة النتائج. ويمكن أن تترتب على تغير المناخ نتائج فورية وغير مسبوقة تصيب المجموعات السكانية فيما يتعلق ببعض الأمور مثل تحديد أماكن إقامتها وأين تزرع غذاءها وكيف تحافظ على الهياكل الأساسية القائمة، أو كيف تعتمد على النظم الأيكولوجية الفاعلة. ولا يزال ارتفاع الانبعاثات مستمراً، والتعهدات باتخاذ إجراءات مستقبلية، في إطار العملية التي أطلقتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، عاجزة حالياً عن كفالة الحد الأدنى الذي يؤكد العلماء ضرورته من أجل الحفاظ على معدل ارتفاع درجات الحرارة دون مستوى درجتين مئويتين. فالاختلال المحتمل والتشريد وضرورة التكيف مع ظواهر مثل ارتفاع منسوب مياه البحر أو الظواهر الجوية الحادة، تمثل كلها تحدياً خطيراً للتنمية المستدامة، ويمكن أن تمحو المكاسب الإنمائية المتحصل عليها بشق الأنفس، بما في ذلك المكاسب المتأتية من تدابير القضاء على الفقر. وستعزز الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧ اتخاذ نهج ابتكارية صديقة للبيئة من أجل التكيف، وبخاصة النهج القائمة على النظم الايكولوجية؛

(ج) رؤى متعمقة جديدة في التفاعلات بين المياه والأرض: تحول في نموذج الإدارة. أوجدت البحوث العلمية الحديثة فهما أفضل لكيفية التفاعل بين المياه والأرض، بما في ذلك، على سبيل المثال، فهم الكيفية التي تؤثر بها التغييرات التي تطرأ على طرائق استخدام الأرض في أنماط هطول الأمطار باتجاه مهب الريح. وتنطوي هذه المعلومة الجديدة على تداعيات هامة بشأن الطريقة التي ندير بها المياه والأرض، بغرض الحفاظ على حد أدنى من التدفقات الإيكولوجية وإعطاء زخم جديد للجهود الرامية إلى رفع كفاءة استخدام المياه وتعزيز تكامل إدارة المياه والأرض. وستعتمد الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧ نهجاً أكثر تكاملاً فيما يتعلق بإدارة الأرض والمياه، بهدف إيجاد خيارات لرفع كفاءة استخدام المياه؛

(د) الذهاب إلى أبعد من مجرد الحفظ: إدماج التنوع البيولوجي على نطاق جداول الأعمال الإيكولوجية والاقتصادية. في السنوات الأخيرة، وثق اتجاهان مهمان من البحوث كيفية تداخل التنوع البيولوجي مع التنمية ونوعية الحياة ورفاه الإنسان والطبيعة: حيث فصّل أحدهما الروابط بين التنوع البيولوجي والمسائل الإيكولوجية الأخرى، واستكشف الآخر الترابط بين التنوع البيولوجي والاقتصاد. وقد حان الوقت لدمج مسألة التنوع البيولوجي في جداول الأعمال الإيكولوجية والاقتصادية العالمية، مع الاستمرار في دعم أنشطة حفظ التنوع البيولوجي وإدماجه في جميع ضروب الأنشطة الإيكولوجية والاقتصادية. وبينما سيواصل اليونيب دعم أنشطة حفظ التنوع البيولوجي وإشراك المجتمعات المحلية وجلب معارفها التقليدية، ستمضي الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧ قدماً في إدماج التنوع البيولوجي على نطاق جداول الأعمال الإيكولوجية والاقتصادية، ومعالجة مشاكل من قبيل الأنواع الدخيلة التوسعية والكائنات الحية المحورة، التي تشكل تهديداً لعملية حفظ التنوع البيولوجي والمحافظة على خدمات النظم الإيكولوجية؛

(هـ) ضرورة خفض مخاطر المواد الكيميائية والنفايات إلى الحد الأدنى. ولا تزال بعض المجتمعات تعاني النتائج الضارة للإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية. وتعكس هذه الحالة ضرورة إجراء تقييم شامل ووجود إدارة تهدف إلى خفض المخاطر الكبيرة القصيرة أو الطويلة الأجل الماثلة أمام المجتمعات والطبيعة. وعليه ستركز الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧ على العمل مع الشركاء والبلدان من أجل إدارة المواد الكيميائية والنفايات بطريقة متكاملة، من خلال إجراء التقييمات عليها

ورصدها والإرشاد بشأن أفضل الطرائق لاستخدامها وإدارتها والتخلص منها، بغرض حفز حدوث تغير نوعي؛

(و) تسريع تطبيق نظم الطاقة المتجددة غير الضارة بالبيئة. إذ لم يتم بعد تفعيل الإمكانات الضخمة للطاقة المتجددة، بسبب كثرة الحواجز التي تعوق استخدام هذه الطاقة على صعيد العالم. ومن المهم جداً تحديد وسائل إزالة الحواجز الاقتصادية والتنظيمية والمؤسسية، وتهيئة الظروف الموائمة التي تجعل الطاقة المتجددة قادرة على المنافسة مقارنة بالمصادر التقليدية. وسيترتب على تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧، تعزيز التركيز على استخدام أفضل العلوم المتاحة من أجل حفز التحول نحو الطاقة المتجددة، مع الاستمرار في تغطية جوانب كفاءة استهلاك الطاقة وخفض الانبعاثات.

١٦- وحددت عملية استطلاع المستقبل أيضاً المسائل الناشئة التي تتداخل مع المواضيع البيئية، وهي:

(أ) تحقيق اتساق هياكل الإدارة مع تحديات الاستدامة على الصعيد العالمي، ولا سيما دمج الأهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في سياسات التنمية المستدامة على جميع المستويات الإدارية؛

(ب) تحويل القدرات البشرية لمواجهة التحديات البيئية العالمية والتحرك نحو اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛

(ج) إعادة ربط المعرفة العلمية وصنع السياسات؛

(د) حفز عملية تغيير نوعي سريع في السلوك الإنساني الذي يؤثر على البيئة.

١٧- وتتوافق هذه المسائل مع الأولويات المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦. وسيقوم اليونيب أيضاً، بالتزامن مع تكثيف جهوده لكفالة الاتساق والتلاحم في كيفية تصدى منظومة الأمم المتحدة للقضايا البيئية، بدمج الأنشطة ذات الصلة بالإدارة في جميع برامجه الفرعية في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧، مع مراعاة الروابط بين المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. وسيقوم أيضاً، من خلال الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بدمج نهج الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على نطاق المنظمة، مع كفالة الاتساق على نطاق البرامج الفرعية من خلال البرنامج الفرعي المتعلق بكفاءة استخدام الموارد. ويهدف البرنامج الفرعي الجديد المقترح بشأن إبقاء البيئة قيد الاستعراض إلى استخلاص المعلومات، بوصفه عنصر تغيير، وكفالة اتباع نهج متسق في التعامل مع الوشائج التي تربط العلوم بالسياسات. ويهدف عمل اليونيب ذو الصلة بالأفرقة العلمية، مثل الفريق الدولي المعني بالموارد والمنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إلى تعزيز التواصل بين العلوم والسياسات.

١٨- وسيقوم اليونيب أيضاً، في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧، بدعم تطبيق المبدأ ١٠ من إعلان ريو، بغرض تعزيز قدرات البلدان على إنتاج المعلومات والمعارف البيئية، والتمكن من الحصول على تلك المعلومات والمعارف وتحليلها واستخدامها وتبادلها، من أجل العمل على توسيع مدارك المجتمع. وسيقدم المساعدة أيضاً للبلدان في مجال تحقيق الأهداف والخطط الدولية الرئيسية، مثل استراتيجية التنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١– ٢٠٢٠، وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي التابعة لها، التي اعتمدتها الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وسيعمل على تحقيق ذلك بالتشاور مع أمانات

الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة. وسيسهم عمله المتعلق بالاستهلاك المستدام في معالجة مسألة إحداث تغييرات في السلوك الإنساني.

١٩- وقد وفرت استنتاجات عملية استطلاع المستقبل، والنتائج التي خرج بها الفريق الدولي المعني بالموارد، من خلال تقاريره بشأن عدد من المسائل مثل ''الفصل'' و ''الآثار''، مصحوبة بالأولويات المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، إطاراً هاماً لتحديد أولويات الإجراءات التي يتخذها اليونيب بنفسه، والتي ستوفر الإطار الذي سيعزز فيه اليونيب التنسيق والتلاحم داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمسائل البيئية. وفي داخل هذا الإطار، تمثل الاحتياجات المحددة للبلدان والمناطق، القوة الدافعة للتركيز الاستراتيجي في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧. وبذا تسهم المسائل ذات الأهمية العالمية والأولويات الإقليمية والوطنية جميعها في الاستراتيجية المتوسطة الأجل، مع مراعاة المزايا النسبية لليونيب واحتياجات مكاتبه الإقليمية وإمكاناتها.

٢٠- واستطلع اليونيب أيضاً آراء أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة، بغرض كفالة أن يكون تركيزه الاستراتيجي موجهاً لخدمة العملاء. وأعرب البعض عن القلق بشأن الهوة المتزايدة الاتساع بين الالتزامات والواجبات البيئية بموجب تلك الاتفاقات، وبشأن تنفيذها. وقامت أمانات الاتفاقات على وجه الخصوص، بتحديد الفرص التي يقدم اليونيب من خلالها الدعم لتنفيذ الاتفاقات التي تكون له فيها ميزات نسبية، من خلال جهود من قبيل بناء القدرات الخاصة بنظم محددة أو ذات الطبيعة العامة، التي يمكن أن تشكل أساس بناء القدرات المتخصصة والأكثر فعالية، الموجهة نحو تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٢١- وتشمل الاستراتيجية المتوسطة الأجل أيضاً دعم البلدان في مجال دمج الأولويات المتصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في عمليات التخطيط الوطنية، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وعمليات التخطيط الوطنية الأخرى؛ ودمج أولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في جهود بناء القدرات من خلال تدابير مثل رفع مستوى الوعي البيئي لدى الهيئات القضائية؛ ودعم إدارة المعارف على نطاق المنظومة من خلال مبادرة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بإدارة المعلومات والمعارف، وآليات التعاون الأخرى المدرجة في برنامج اليونيب الفرعي المتعلق بإدارة الشؤون البيئية. وترمي الاستراتيجية المتوسطة الأجل أيضاً إلى أن يقدم اليونيب الدعم للبلدان في سعيها إلى الحصول على التمويل من مرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها، من أجل تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في مجالات العمل المؤهلة للحصول على دعم من مرفق البيئة العالمية.

٢٢- وأخيراً، كشفت المشاورات مع الأطراف المؤثرة المختلفة، بما في ذلك المجموعات الرئيسية، عن وجود رغبة في تهيئة ظروف موائمة على جميع المستويات، بغرض كفالة تعزيز مشاركة الجمهور، تماشياً مع المبدأ ١٠ في إعلان ريو. واعتبرت المسائل المحددة من خلال عملية استطلاع المستقبل والمشاورات مع الأطراف المؤثرة من ضمن الأولويات أيضاً على الصعيدين الإقليمي والقطري. وعلى وجه الخصوص، تعتبر مسائل معينة مثل تغير المناخ والمياه العذبة واستخدام الأرض والأمن الغذائي والمحيطات والطاقة والمواد الكيميائية والنفايات والاستهلاك والإنتاج المستدامين وإدارة الشؤون البيئية، في عداد الأولويات في معظم

المناطق. وشكلت هذه المسائل الأساس الذي حدد اليونيب بناء عليه بؤرة التركيز الاستراتيجي للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧.

رابعاً – بيئة اليونيب الداخلية: الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣

٢٣- يتسم فهم ما استطاع اليونيب أن ينجزه والدروس المستفادة حتى تاريخه من خلال تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠- ٢٠١٣، بأهمية حاسمة فيما يتعلق بتمكين البرنامج من الاستفادة من مجالات قوته وتحليل التحديات والفرص المتاحة من أجل تعزيز مشاركته في المستقبل.

ألف – الإنجازات البرنامجية

٢٤- شهدت فترة السنتين الأوليين من الاستراتيجية الحالية المتوسطة الأجل بروز اتجاه استراتيجي وتحول نوعي جديد لدى اليونيب، حين شرع في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠- ٢٠١٣ على امتداد ستة محاور، هي: تغير المناخ؛ والكوارث والنزاعات؛ وإدارة النظم الإيكولوجية؛ وإدارة الشؤون البيئية؛ والمواد الضارة والنفايات الخطرة؛ وكفاءة استخدام الموارد واستدامة الاستهلاك والإنتاج.

الجدول ١

الميزانية التشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: ٢٠١٠-٢٠١١

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

مصدر التمويل	*صندوق البيئة*	*للأمم المتحدة الميزانية العادية*	*الموارد الخارجة عن الميزانية*
يزانية المعتمدةالم	١٨٠	١٤	٢٢٨
الإيرادات المتحصل عليها في ٢٠١٠- ٢٠١١	١٦٣	١٤	٢٦٨
النفقات	١٦٥	١٤	٢٥٠

٢٥- عمل اليونيب على تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣ من خلال برنامج عمله للفترة ٢٠١٠- ٢٠١١، ثم برنامج عمله للفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٣، ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وينفذ برنامج عمل اليونيب من خلال محفظة تضم ١١٥ مشروعاً يجري تنفيذها مع مجموعة واسعة من الشركاء على نطاق العالم. وحقق اليونيب، بميزانية تشغيلية قدرها ٤١٥ مليون دولار، جرى توفيرها من صندوق البيئة والميزانية العادية للأمم المتحدة والموارد الخارجة عن الميزانية في الصناديق الاستئمانية والتبرعات المخصصة، نتائج ملموسة في منتصف الطريق تجاه تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣، على الرغم من الأزمة المالية العالمية. ويرد شرح مختصر لهذه النتائج في إطارات النصوص أدناه، التي تمثل لقطات تصور إنجازاته في القطاعات المختلفة.

الإطار ١

تغير المناخ

تمثل هدف اليونيب، خلال الفترة ٢٠١٠– ٢٠١٣، في تعزيز قدرة البلدان على دمج الاستجابات لتغير المناخ في العمليات الإنمائية الوطنية، بميزانية مقررة قدرها ١٦٢ مليون دولار.

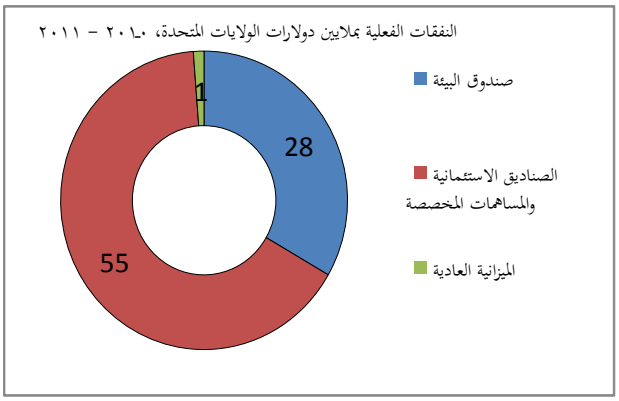

الملاح الرئيسية للأداء

- شكل برنامج الأمم المتحدة للبيئة شراكات مع أكثر من اثني عشر بلداً من أجل إيضاح دور نُهج التكيف القائمة على النظام الإيكولوجي في المساعدة على تعزيز القدرة على الصمود، بما في ذلك قدرة النظم الإيكولوجية الجبلية، في جبال الهملايا والأنديز وجبل إغلون، وفي أحواض الأنهار، مثل نهر النيل، والمناطق الساحلية.
- قدم اليونيب الدعم إلى ٣٦ بلداً في جهودها الرامية إلى تحديد أولويات احتياجاتها التكنولوجية وإجراءاتها المتعلقة بالمناخ، باعتبارها أساس تنفيذ سياسات الطاقة النظيفة، ووضع إجراءات مناسبة على الصعيد الوطني لتخفيف الأثر والمضي قدماً تجاه النمو المنخفض الانبعاثات.
- انضم ٤٦ بلداً إلى شراكة عالمية مدعومة من اليونيب ومرفق البيئة العالمية بعنوان ''التنوير''، تهدف إلى التخلص تدريجياً من المصابيح المتوهجة المتدنية الكفاءة بنهاية عام ٢٠١٦، بغرض تحقيق وفورات في الطاقة والتكلفة.
- يسر اليونيب استثمارات تزيد قيمتها على ٢٠٠ مليون دولار في مشاريع للطاقة النظيفة، من خلال دعم جهود البلدان الرامية إلى تطوير مشروعات لأصول الكربون، وعن طريق المساعدة على إزالة الحواجز التي تعترض تمويل مبادرات الطاقة المتجددة الصغيرة الحجم، بما في ذلك تركيب سخانات للمياه تعمل بالطاقة الشمسية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- من خلال برنامج خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، قام ١٦ بلداً بالتصديق على برامج وطنية، وتلقت أربعة بلدان أخرى دعماً مباشراً لجهودها الرامية إلى دمج الفوائد المتعددة للغابات في خططها وسياساتها وإجراءاتها المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات، لتتحول تلك المساعي إلى عامل حفز للاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وعنصر فعال في عملية حشد ١٥٠ مليون دولار لأنشطة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات.
- نشر اليونيب التقييم السنوي الثالث عن فجوة الانبعاثات، المعون، تقرير فجوة الانبعاثات٢٠١٢، بغرض توفير الاستنارة للمناقشات بشأن المستويات الطموحة – مستويات التعهدات التي ترغب البلدان في الالتزام بها.

الإطار ٢

الكوارث والنزاعات

تمثل هدف اليونيب، خلال الفترة ٢٠١٠– ٢٠١٣، في أن يخفِّض إلى الحد الأدنى التهديدات البيئية لرفاه الإنسان الناشئة عن أسباب بيئية وبسبب عواقب النزاعات والكوارث، بميزانية مقررة قدرها ٩٩ مليون دولار.

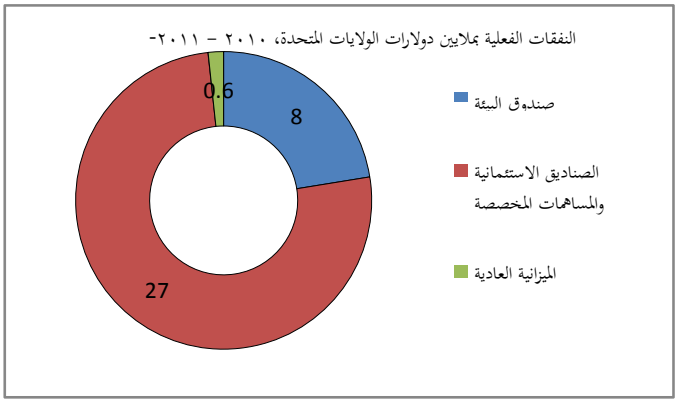

الملامح الرئيسية للأداء

- منذ عام ٢٠٠٨، قام ١٢ بلداً من بين البلدان الستة عشر التي أدت تقييمات اليونيب البيئية عقب الأزمات إلى تحديد المخاطر البيئية فيها، باتخاذ إجراءات محددة لتخفيف تلك المخاطر. وعلى سبيل المثال، دفع تقييم اليونيب للتلوث النفطي في أوغونيلاند بنيجيريا، الحكومة الوطنية إلى الالتزام بتنفيذ عملية تنظيف غير مسبوقة، بدأت في عام ٢٠١٢.
- ينفذ اليونيب بنجاح برامج إصلاح بيئي تكلف عدة ملايين من الدولارات في أصعب الظروف، في بلدان مثل أفغانستان والسودان وهايتي. ويشيد استعراض المعونة المتعددة الأطراف، الذي نشرته إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية في عام ٢٠١١، باليونيب على وجه الخصوص لما يقوم به من عمل في ''سياقات هشة.''
- ساهم اليونيب، وهو يعمل مع شركاء في الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة والدوائر العسكرية، في تأسيس ثروة هائلة من المعارف المتعلقة بالأبعاد البيئية للكوارث والنزاعات. وجرى العمل، في عام ٢٠١٢، على إصدار خلاصة ١٥٠ دراسة حالة إفرادية عن إدارة الموارد الطبيعية وبناء السلام، في منشور من سبعة مجلدات.

الإطار ٣

إدارة النظم الإيكولوجية

تمثل هدف اليونيب، خلال الفترة ٢٠١٠– ٢٠١٣، في العمل على كفالة أن تستخدم البلدان نهج النظم الإيكولوجية لتعزيز رفاه الإنسان، بميزانية مقررة قدرها ١٣١ مليون دولار.

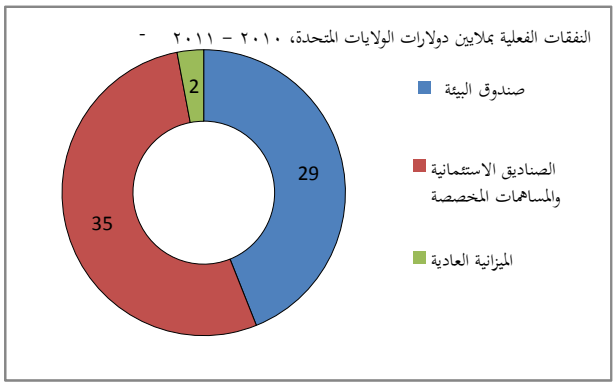

الملامح الرئيسية للأداء

- دعم اليونيب عملية تأسيس المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، الذي يهدف إلى إيجاد أرضية مشتركة لتيسير تحسين سياسة استيعاب العلوم المعاصرة وتقييم النتائج التي توصلت إليها الدول الأعضاء في ميدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

- لتحقيق ذلك الغرض، طور اليونيب مجموعة من الأدوات لدعم البلدان في فهم كيفية استخدام خدمات النظم الإيكولوجية لتحقيق أهدافها الإنمائية وإيجاد فوائد متعددة لدعم تحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي وأهداف التنوع البيولوجي الأخرى المرتبطة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وعلى سبيل المثال، تمكنت كينيا، بمساعدة اليونيب، من رصد خدمات النظم الإيكولوجية ذات الصلة بالحراجة في غابة ماو، وحسنت إدارتها. وتعتبر هذه الغابة بمثابة خزان مياه للجزء الأعظم من كينيا، ومع ذلك فقدت ربع مساحتها جراء المستوطنات البشرية غير المشروعة وقطع الأشجار غير القانوني، وغير ذلك من الأسباب.

- وفرت مبادرة اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي بقيادة اليونيب، الأساس المنطقي والإرشاد المنهجي لأنشطة التقييم والمحاسبة المتعلقة بخدمات النظم الإيكولوجية التي تنفذها الدول الأعضاء. ونجح نهج اقتصاديات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في أن يكون حجر الزاوية لعملية الانتقال إلى النمو الأخضر والاقتصاد الأخضر.

الإطار ٤

إدارة الشؤون البيئية

تمثل هدف اليونيب، خلال الفترة ٢٠١٠– ٢٠١٣، في كفالة تعزيز إدارة الشؤون البيئية على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، على نحو يتسق مع الأولويات البيئية المتفق عليها، بميزانية مقررة قدرها ١٦٦ مليون دولار.

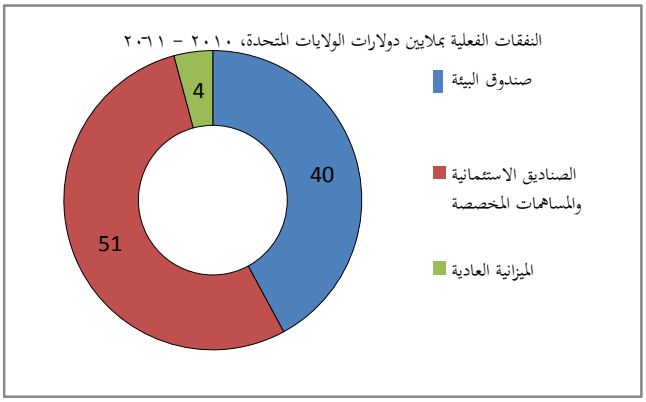

الملامح الرئيسية للأداء

- كفل اليونيب الاتفاق داخل منظومة الأمم المتحدة على أن تضع الأمم المتحدة النهج المتبعة على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالضمانات البيئية والاجتماعية، بغرض تحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، وفي مجال معالجة المسائل المتعلقة بالأراضي الجافة.
- أدى اليونيب دوراً كبيراً في تحقيق التلاحم والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة في العمليات ذات الصلة بالمواد الكيميائية التي يديرها للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف: مثل اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم .
- عمل عشرون بلداً على دمج شؤون البيئة في خططهم الإنمائية، بدعم من مبادرة الفقر – البيئة التابعة لليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم عشرة من البلدان تقارير عن هذه الأهداف من خلال العمليات الوطنية لتقديم التقارير، بينما أدمجت الروابط ذات الصلة في ١٤ عملية من عمليات الميزنة كذلك.
- أدمجت الاستدامة البيئية بالكامل في ٣٠ إطاراً من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وفي ١٨ عملية من عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية الأخرى.
- قام اليونيب، بالإضافة إلى إنتاج تقارير توقعات البيئة العالمية، بتوفير الدعم لإجراء تقييمات بيئية متكاملة بالاستناد إلى الطلب على التقييمات الإقليمية من مختلف المناطق.

الإطار ٥

المواد الضارة

تمثل هدف اليونيب، خلال الفترة ٢٠١٠– ٢٠١٣، في خفض تأثير المواد الضارة والنفايات الخطرة على البيئة والبشر إلى الحد الأدنى، بميزانية مقررة قدرها ١١٧ مليون دولار.

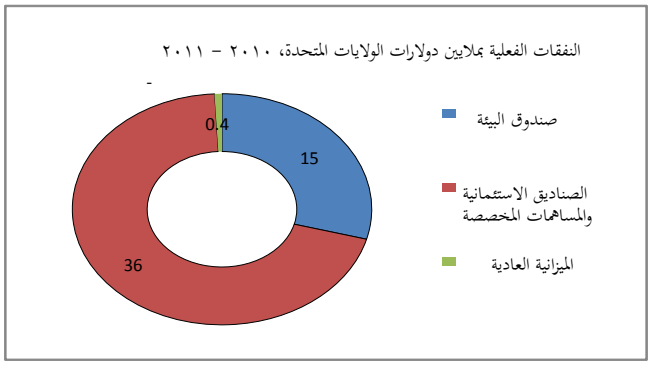

الملامح الرئيسية للأداء

- بدأت لجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بإعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق العمل في عام ٢٠١٠، بينما كانت مشاريع إيضاحية موازية تشرح لأصحاب المصلحة كيفية الحد من التلوث بالزئبق الناتج عن الممارسات الصناعية .

- قدم برنامج البداية السريعة في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، المدعوم من اليونيب، مبلغ ٣٠ مليون دولار لصالح ١٤٣ مشروعاً بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في ١٠٣ بلدان. وتقوم المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، الذي يشمل اليونيب، بالعمل سوياً لتطوير مجموعة أدوات مرجعية بشأن إدارة المواد الكيميائية والنفايات.

- شارف عمل اليونيب المتعلق بالقضاء على وقود السيارات المحتوي على الرصاص على نطاق العالم على الانتهاء. وقدم اليونيب أيضا استعراضات عن مادتي الرصاص والكادميوم بهدف التشجيع على اتخاذ إجراءات منسقة للتصدي لمخاطرهما الصحية والبيئية. وقام اليونيب، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، بتأسيس تحالف عالمي بضم أطراف مؤثرة متعددة، بغرض القضاء على الطلاء المحتوي على الرصاص، استجابة لإثارة هذا الموضوع باعتباره من المسائل السياسية الناشئة المتعلقة بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

- تحول عدد من الأدوات التي طورها اليونيب إلى نهج قياسية لإعداد تقديرات كمية عن نطاق انتشار المواد الكيميائية المتسربة وتوزيعها، وبخاصة الملوثات العضوية الثابتة والزئبق .

- يعمل ١١بلداً، بدعم من اليونيب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على دمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في سياساتها واستراتيجياتها الوطنية.

الإطار ٦

كفاءة استخدام الموارد

تمثل هدف اليونيب، خلال الفترة ٢٠١٠– ٢٠١٣، في كفالة إنتاج الموارد الطبيعية ومعالجتها واستهلاكها بطريقة أكثر ملاءمة للاستدامة البيئية، بميزانية مقررة قدرها ١٤٠ مليون دولار.

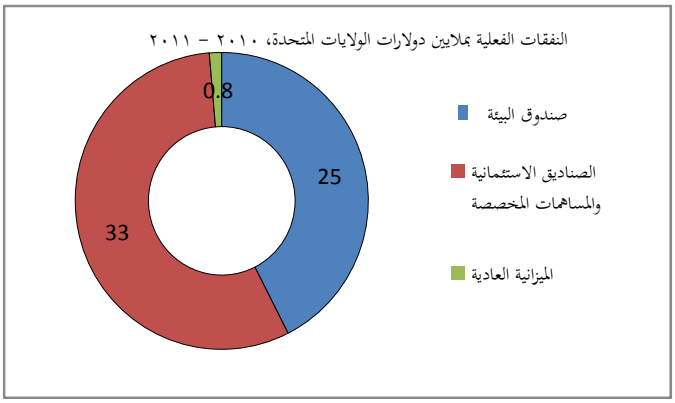

الملامح الرئيسية للأداء

- أجرى الفريق الدولي المعني بالموارد، بدعم من اليونيب، تقييمات علمية لمخزونات المعادن ومعدلات إعادة التدوير، وبشأن المنتجات والمواد ذات الأولوية وعمليات الفصل. واستخدم بعض هذه الاستنتاجات لأغراض وضع أو تنفيذ السياسات ذات الصلة بكفاءة استخدام الموارد، في ألمانيا، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، والصين واليابان. وساعد عمل الفريق أيضاً في تصميم مبادرات سياسية هامة، مثل ''خارطة الطريق لكفالة كفاءة استخدام الموارد في أوروبا''، التي أعدتها المفوضية الأوروبية.

- أصدر اليونيب تقريره المعنون نحو اقتصاد أخضر: مسارات التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، الذي يشمل تحليلات لنسبة الفائدة إلى التكلفة في ١٠ قطاعات، وتقييمات للسياسيات ودراسات حالات إفرادية. وتمثل المنشورات المرتبطة بذلك، التي يصدرها اليونيب، رسائل عامة ضرورية بشأن سياسات دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتحديد الوسائل التي تستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تواصل عبرها توفير الدعم للدول الأعضاء في جهودها للشروع في اتخاذ مسارات الاقتصاد الأخضر، من أجل إنجاز أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وتندرج في صلب هذا المفهوم الاستثمارات ذات الأهداف المحددة الشاملة للركائز البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، بطريقة متكاملة ومتآزرة. وتكمل هذا العمل خدمات استشارية تقنية تقدم إلى البلدان التي تطلب الدعم.

- بلغ مجموع الحكومات الوطنية التي غيرت سياساتها كي تدمج فيها كفاءة استخدام الموارد، بدعم من اليونيب، ٢٦ حكومة، ومجموع عدد الحكومات المحلية ٢٠ حكومة، والحكومات الوطنية التي اتخذت تدابير طوعية ذات تأثير على القوة الشرائية للمستهلك، مثل المشتريات العامة المستدامة ووضع العلامات الإيكولوجية، ١٥ حكومة، وحكومتان محليتان.

باء – الانجازات التنفيذية

٢٦– تتمثل إحدى السمات الرئيسية لتحول اليونيب إلى منظمة قائمة على النتائج في سعيه إلى تعزيز طبيعة عمله الاستراتيجي واتساقه، من أجل استيفاء الاحتياجات القطرية على نحو أكثر فعالية، وإلى أن

تكون نتائج ذلك العمل ملموسة بشكل أفضل. وقام، خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١١، بتهيئة بيئة مواتية لتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل، التي تشمل النواتج المتوخاة التالية:

(أ) إطار معزز للنتائج: الاستراتيجية المتوسطة الأجل القائمة على النتائج للفترة ٢٠١٠- ٢٠١٣، وبرنامجا العمل لفترتي السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ و٢٠١٢- ٢٠١٣، اللذان ينسجمان تماماً مع نتائج الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛

(ب) مشاريع مصممة لإنجاز النواتج المتوخاة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرامج العمل، على أن تتضمن مؤشرات ونقاط مرجعية واضحة المعالم وقابلة للقياس ومحددة المدة، ليجري بناء عليها استعراض ما يحرز من تقدم بصفة دورية.

(ج) نظام رصد قائم على النتائج، يستخدم نظاماً لإدارة المعلومات البرنامجية ومصادر البيانات الأخرى من أجل أن يتتبع بشكل دائم التقدم المحرز تجاه تحقيق نتائج الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرامج العمل واستعراضه وإجراء استعراض رسمي كل ستة أشهر. ويمثل نظام رصد الجديد هذا نقلة كبيرة، حيث يجري تقييم التقدم بصورة روتينية مقارنة بالنتائج والنواتج المتوخاة في المشاريع التي يرجى أن تنجز الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرامج العمل المرتبطة بها. وأدى النهج الجديد الذي اعتمده اليونيب إلى اتساق عملية إعداده للتقارير المتعلقة بكل من برنامجه وميزانيته وتوحيدها في عملية مفردة؛

(د) نظام تقييم مستقل ينطوي على حلقات للتغذية المرتدة التي تصب في تخطيط البرامج. ومثال ذلك هي التوصيات التي صيغت بشأن تقييم تصميم الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣ وبرنامج العمل للفترة ٢٠١٠- ٢٠١١، والتي أدمجت بالكامل في تصميم الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧. وشكلت عمليات التقييم المصممة حسب البرامج الفرعية المفردة، ابتداء من البرنامج الفرعي بشأن إدارة الشؤون البيئية والكوارث والنزاعات، الخطوة التالية وفقاً لسياسة وخطة التقييم المعتمدتين خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١١؛

(هـ) استعراض احتياجات المكاتب الإقليمية لليونيب وإمكاناتها في مجال مساعدة البلدان على تعميم أولوياتها البيئية وصون حضور اليونيب الاستراتيجي على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(و) التدريب المتعلق بالإدارة القائمة على النتائج، إضافة إلى التدريب الإلزامي المتعلق بالقيادة وتطوير الإدارة للمديرين في المنظمة: حيث أكمل ٢٨٠ من موظفي اليونيب التدريب على إدارة المشاريع، وفقاً للمنهجية الثانية لإدارة '' مشروعات في بيئات متحكم فيها''، بهدف تعزيز مهارات إدارة المشاريع في المنظمة. وسيستمر التدريب الإداري القائم على النتائج طوال فترة تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛

(ز) سياسات وإجراءات محدّثة بشأن الشراكات قيد التنفيذ، من أجل تعزيز النهج المتبع في اليونيب تجاه اختيار شراكاته ورصدها، وتجاه إدارة المخاطر أيضاً؛

(ح) ثقافة لتعزيز المساواة بين الجنسين في المنظمة بشكل مضطرد: حيث اكتمل في أكثر من ٧٨ مشروعاً، على سبيل المثال، إدماج المنظورات الجنسانية وتحديد إجراءات جنسانية أساسية وتنفيذها خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١١؛

(ط) نهج موحد لتعبئة الموارد طبقت فيه معايير تخصيص الموارد التي اعتمدت مؤخراً، وتمكن اليونيب عبره من تنسيق جهوده في مجال تعبئة الموارد وزيادة الكفاءة في نهجه المتبع حيال المانحين، بحيث تجاوزت أرصدة الصندوق الاستئماني والتمويل المخصص المبالغ المرصودة في الميزانية؛

(ي) هيكل مؤسسي يجمع بين ضمان النوعية، الذي يرد إليه تحسن نوعية البرامج في مرحلتي التخطيط والرصد أثناء الدورة البرنامجية، وضم أقسام الشؤون المالية والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعبئة الموارد تحت مظلة كيان مفرد يعرف باسم مكتب العمليات. والهدف من ذلك هو تعزيز التوافق بين قطاعات التخطيط الاستراتيجي واستعراض البرامج والمشاريع والتمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية، خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠١٤ – ٢٠١٧ وبرامج العمل المرتبطة بها؛

(ك) دمج حافظة المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية في أقسام اليونيب، الذي بدأ بالفعل، على نحو يعزز الاتساق والتلاحم بين استراتيجية البرنامج المتوسطة الأجل وبرامج العمل المرتبطة بها وبين المشاريع الممولة من المرفق؛

(ل) تعزيز إطار المساءلة داخل اليونيب، مع تحديد تسلسل المسؤوليات وتفويض السلطات للمديرين التنفيذيين بشكل واضح، بمن فيهم مديرو الأقسام؛

(م) توضيح مجالات مساءلة رؤساء أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والسلطات المفوضة لهم، مع مراعاة مذكرات التفاهم الموقعة بين مجالس إدارة تلك الاتفاقات وبين المدير التنفيذي لليونيب؛

(ن) تعزيز الترتيبات التشغيلية وفعاليتها من حيث التكلفة مع كيانات الأمم المتحدة ومقدمي الخدمات، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة في نيروبي.

جيم – الدروس المستفادة

٢٧- أرست الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠- ٢٠١٣ نقطة تحول رئيسية في الاتجاه نحو الإدارة القائمة على النتائج داخل اليونيب، حين فصلت البرامج الفرعية المواضيعية عن هياكل الأقسام. وبوجه عام، تعززت كثيراً قدرة اليونيب المؤسسية منذ بدء عملية الإصلاح في عام ٢٠٠٩، حسبما اتضح من نتائج رصد الأداء وعمليات التقييم ومراجعة الحسابات، التي أجريت خلال فترة السنتين السابقة (انظر الجدول ٢).

الجدول ٢: استعراضات وتقييمات برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١١

نوع الاستعراض	الهدف
استعراض داخلي لليونيب	• استعراض فريق العمل لإنجاز البرامج • تاستعراض فريق العمل للشراكا • ستة استعراضات شهرية لأداء البرامج
استعراض داخلي لليونيب- مكتب التقييم	• تقييم تصميم الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج عملها، تقييم منتصف المدة للاستراتيجية المتوسطة الأجل
استعراض داخلي لليونيب	• استعراض احتياجات وإمكانات المكاتب الإقليمية لليونيب
فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم	• التقييم في اليونيب تقييم فعالية وظيفة

نوع الاستعراض	الهدف
الأمانة العامة للأمم المتحدة: مكتب خدمات الرقابة الداخلية	• فحص وظيفتي الرصد والتقييم في اليونيب • مراجعة الإنجاز في اليونيب من خلال الشراكات • استعراض أهمية اليونيب وكفاءته وفعاليته
مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة	• مراجعة أداء اليونيب
استعراض خارجي: شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف	• استعراض الفعالية التنظيمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
أستراليا :استعراض خارجي	• استعراض فعالية المعونة المتعددة الأطراف
استعراض خارجي: المملكة المتحدة (إدارة التنمية الدولية)	• استعراض فعالية المعونة المتعددة الأطراف

٢٨- ووصفت هذه المراجعات والتقييمات مجمل التقدم الكبير المحرز داخل المنظمة، بجانب الإنجازات؛ واستخلصت أيضاً دروس هامة من هذه الممارسات فيما يتعلق بتوضيح الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧.

٢٩- ويتمثل أحد الدروس الرئيسية في أنه يجب على اليونيب أن يستغل بشكل كامل دوره الفريد وموقعه داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تنسيق المسائل البيئية. ولذلك يجب أن يستفيد استفادة كاملة من آليات التنسيق المتاحة، مثل فريق إدارة الشؤون البيئية، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، واليات التنسيق الإقليمية، واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وبذلك يكون هدف الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧ هو المساعدة في الحصول على النتائج من خلال نهج أكثر تنسيقاً تجاه التحديات البيئية والإنمائية، والبدء في ذلك من داخل منظومة الأمم المتحدة.

٣٠- ومن شأن وجود استراتيجية قوية للمؤسسة ونموذج أعمال جيد أن يمكن المنظمة من أداء دور استراتيجي متعاظم داخل منظومة الأمم المتحدة، وأن يحفز التغيير، ويساعد في الحصول على نتائج من الشركاء، وفي اتخاذ خطوة إضافية تجاه تحديد شراكات استراتيجية جديدة أو تعزيز الشراكات القائمة. وسيساعد التحديد الواضح لمسارات خدمات اليونيب في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧، في توفير الاستنارة للشراكات، وكفالة تعزيز اليونيب لميزته النسبية، مع الاعتماد على الشركاء في شغل المواقع الأخرى، على نحو يحقق تأثيراً أقوى، يمكن إنجازه على يد أي شريك بمفرده.

٣١- ويتمثل درس رئيسي آخر في ضرورة وجود عملية تكرارية تكفل أن تكون الإنجازات المتوقعة (نتائج عمل اليونيب) ونواتج ذلك العمل (منتجات وخدمات اليونيب) مدفوعة بالطلب عليها من قبل البلدان، وبأولويات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وأولويات الأطراف المؤثرة الأخرى، وأن تتسق مع قاعدة موارد اليونيب. ومن المهم أيضاً، عندما يحدد اليونيب كيفية الاستجابة للطلب على خدماته من شركاء الأمم المتحدة والبلدان وأصحاب المصلحة الآخرين، أن يقدر القيمة السياسية المضافة التي يحصل عليها العملاء من الشركاء والبلدان. وسيكون العامل الرئيسي هو مدى قدرة اليونيب على تحسين تصور البلدان والشركاء لفائدة منتجاته وخدماته، ومن ثم قدرته على المحافظة على نتائجه وزيادة حجمها على الصعيد الدولي.

٣٢- وفيما يتعلق بالتخطيط، يمكن تعزيز المسارات السببية التي تربط بين المشاريع والنتائج المتوقعة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وينبغي أن يستمر استخدام أطر البرامج للمساعدة في تحديد المشاريع التي يكون مطلوباً منها إنجاز برنامج العمل، وكفالة وجود علاقة السببية والتلاحم في ذات الوقت بين المشاريع والنتائج في الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج عملها. وتشير الدروس المستفادة إلى أهمية أن تعزى الإنجازات المتوقعة التي يهدف اليونيب إلى تحقيقها عن طريق استراتيجيته المتوسطة الأجل وبرامج العمل المرتبطة بها، بشكل مباشر إلى عمله الفعلي. ويترتب على هذا اشتراط أن تكون الإنجازات المتوقعة واقعية من حيث مستوى طموح المنظمة، وأن تتيح المؤشرات المستخدمة لقياس الإنجاز الفعلي مقارنة بالإنجازات المتوقعة إمكانية ردها إلى اليونيب.

٣٣- وتحدد الغايات الاستراتيجية لكل برنامج فرعي الهدف الأكبر الذي سيسهم فيه اليونيب. وأدت تقييمات البرامج الفرعية أيضاً دوراً هاماً في تشكيل تصميم البرامج الفرعية في برنامج العمل. وعلى سبيل المثال، صمم البرنامج الفرعي المتعلق بالكوارث والنزاعات بحيث ينصب تركيزه على الحد من المخاطر في المجموعة (أ) وعلى الانتعاش في المجموعة (ب) من الإنجازات المتوقعة، عوضاً عن وضع ثلاث مجموعات من الإنجازات، على غرار برنامج العمل السابق. وساعد التقييم أيضاً في إعادة النظر في تصميم المؤشرات لهذا البرنامج الفرعي، بغرض كفالة تحسين تتبع الأثر العائد إلى دعم اليونيب على المستوى القطري.

٣٤- ومن الدروس الهامة ذات الصلة بالرصد القائم على النتائج، التوصل إلى أن الرصد الجيد للبرامج ينبغي أن يتضمن تحديد المؤشرات ووسائل القياس في موعد صياغة الإنجازات المتوقعة – وليس عقب صياغتها – من أجل كفالة أن تكون الإنجازات المتوقعة والمؤشرات ووسائل القياس جميعها ملائمة ومتسقة بشكل صحيح. وتشير الخبرات المكتسبة من فترات السنتين السابقات إلى أن تحديد هذه العناصر المختلفة بشكل متسلسل يمكن أن يؤدي إلى إضعاف وسائل القياس. ويتطلب تصميم برامج عمل اليونيب المرتبطة بالاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧ تضافر الجهود لكفالة الاتساق بين الإنجازات المتوقعة والمؤشرات ووسائل القياس والميزانية.

٣٥- وقام المدير التنفيذي، استجابة للفقرة ٢١ من مقرر مجلس الإدارة ٩/٢٦، بإعداد استعراض لاحتياجات المكاتب الإقليمية وإمكاناتها في مجال مساعدة البلدان على تعميم أولوياتها البيئية والحفاظ على حضور اليونيب الاستراتيجي على الصعيدين الوطني والإقليمي، وقدم نتائج الاستعراض إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في دورته الاستثنائية المعقودة في شباط/فبراير ٢٠١٢. وأشار التقرير أولاً إلى أن اليونيب سيسعى إلى وضع نماذج وأساليب عمل واضحة المعالم، فيما يتعلق بمشاركته في وضع وتنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧ وبرامج العمل المرتبطة بها على الصعيدين الإقليمي والقطري؛ وثانياً، إلى أن اليونيب سيواصل اتباع نهج متدرج في تنفيذ سياسة الحضور الاستراتيجي في حدود الإمكانات المتاحة. وفي عملية المتابعة، يجب أن يستمر تعزيز المساءلة بشأن إنجاز النتائج في برنامج العمل، بوسائل تشمل تعزيز مشاركة المكاتب الإقليمية، وتوضيح ما سينجزه اليونيب على الصعيدين الإقليمي والوطني، وما سيُنجز على الصعيد العالمي.

٣٦- وسيوضح اليونيب بجلاء كيفية اتساق ميزانيته وموارده البشرية مع الأولويات البرنامجية. وستُوضح في برنامج العمل أيضاً معايير وأولويات تخصيص الموارد، كي يتضح ما سينجزه اليونيب بموارد صندوق البيئة، وما يستطيع إنجازه عن طريق تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية، وما لديه من آليات لكفالة الشفافية في ترتيب

أولويات التمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية. وستساعد الطريقة التي يعالج بها اليونيب مسألة تخصيص الموارد على تعزيز إمكانية التنبؤ في مجال تمويل الأنشطة الداعمة لجميع برامج اليونيب الفرعية.

٣٧- وأخيراً، سيجري تحسين قدرة إدارة المشاريع على نطاق المنظمة، نظراً إلى أن المشاريع هي وسيلة الإنجاز الرئيسية التي يستخدمها اليونيب لإنجاز النتائج المدرجة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج العمل، بوسائل تشمل التدريب؛ وإجراء استعراضات سنوية لجودة إدارة المشاريع والإشراف عليها؛ وتنقيح دليل البرنامج؛ وتعزيز قدرة لجنة استعراض المشاريع؛ وتحسين تصاميم المشاريع لتركز على القضايا الرئيسية مثل الاستدامة وقابلية الاستنساخ ونظرية التغيير والشراكات والميزنة والرصد والتقييم.

دال – أوجه القوة والتحديات والفرص

٣٨- لم يتغير الهدف الأساسي من قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة – وهو أن يكون السلطة البيئية الرئيسية التي تضع جدول أعمال البيئة العالمي – على نحو ما أعاد تأكيده إعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام ١٩٩٧، وإعلان مالمو الوزاري لعام ٢٠٠٠، وما نصت عليه خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات. ويتضح من الإنجازات البرنامجية الوارد وصفها في الفرع ألف أعلاه، أن اليونيب قادر على أن يحقق نتائج في كثير من المجالات المذكورة في إطار المسائل الناشئة التي يرجح أن تصبح تحديات أكبر في الفترة ٢٠١٤ -٢٠١٧.

٣٩- وعلى سبيل المثال، تصف الإنجازات البرنامجية الكيفية التي يمكن لإدارة النظم الإيكولوجية المتكاملة أن تساعد بها البلدان على حفظ الأساس الإيكولوجي الذي تعتمد عليه نظم الإنتاج. وقد حرص اليونيب أيضاً على توضيح الكيفية التي تستطيع الإدارة المعززة للموارد الطبيعية والشؤون البيئية، بالاقتران مع التغيرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك، أن تحسن بها مسارات الأغذية وتسهم في خفض إهدارها، وفي رفع كفاءة القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج الغذائي المستدام بطول سلاسل الإمداد، وأن تعزز الخدمات الإيكولوجية.

٤٠- وأوضح اليونيب أيضاً، من خلال عمل الفريق الدولي المعني بالموارد، أن توقعات ارتفاع مستويات استهلاك الموارد ''تفوق احتمالات الاستدامة بكثير''، وأنه يمكن التصدي لهذا التحدي من خلال ''فصل'' استخدام الموارد الطبيعية عن الآثار البيئية للنمو الاقتصادي (أي زيادة الإنجاز بموارد أقل).[٣]

٤١- وقد ساعد عمل اليونيب المتعلق بالمواد الضارة الدول على الحد من المخاطر الناتجة عن المواد الكيميائية والنفايات، على نحو ما هو موضح في الفرع ألف أعلاه بشأن الإنجازات البرنامجية. وأثبت اليونيب أيضاً قدرته على دعم البلدان في مجال الحد من المخاطر على صحة الإنسان وأسباب عيشه وأمنه جراء الأسباب والعواقب البيئية للكوارث والنزاعات، وفي مجال حفز الانتعاش المستدام بيئياً عقب الكوارث والنزاعات. وأخيراً، يتضح من الإنجازات المتأتية من عمل اليونيب في مجال تغير المناخ، أن البرنامج قادر على دعم الجهود التي تبذلها البلدان بغرض الاستفادة من فرص النمو المنخفض الانبعاثات، وتطبيق حلول جديدة تزيد قدرتها على الصمود. ويمثل حفز التغيرات النوعية، من خلال تعزيز الاستخدام الاستراتيجي لآليات التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، فرصة سانحة أمام الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ – ٢٠١٧.

(٣) فصل استخدام الموارد الطبيعية والآثار البيئية عن النمو الاقتصادي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ٢٠١١)، ص ٧٣.

٤٢- وبذا يستفيد اليونيب من مجموعة المعارف المتراكمة لديه على مر السنين، في عملية اختيار بؤرة التركيز للاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤- ٢٠١٧. ويعمل اليونيب أيضاً على تعزيز النُهج التي تساعد في دمج الأهداف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بفعالية أكبر في عملية التصدي للتحديات المعقدة والمترابطة، وعلى ترسيخ التكامل بين البيئة والاقتصاد في مجالات تركيزه الاستراتيجي خلال الفترة ٢٠١٤- ٢٠١٧.

٤٣- وعليه يمكن وصف استراتيجية اليونيب المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧، بأنها نهج استراتيجي ''للاستمرارية مع التحسن'' - استمرارية من حيث اختيار بؤرة التركيز، نظراً إلى أن لديه بالفعل تحت تصرفه مجموعة من الانجازات المتحصل عليها من الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٣، وهي إنجازات يمكن الاعتماد عليها وتلبي الاحتياجات الموصوفة في الأفرع أعلاه - لكنه سيظل يسعى إلى مزيد من التحسينات فيما يتعلق بالتأثير المحتمل لهذه الإنجازات. وعلى سبيل المثال، من شأن التركيز بوضوح على كفالة تعزيز الفعالية أن يتيح لليونيب إمكانية تحقيق مزيد من الإنجازات بما هو متاح من الموارد، من خلال تعزيز الاستخدام الاستراتيجي للشراكات، ومن ثم زيادة استخدام منتجاته للحصول على تأثير أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون بوسع اليونيب، من خلال الاستخدام الفعال لدوره في منظومة الأمم المتحدة، أن يستفيد من وفورات الحجم لتحقيق التغيير النوعي.

٤٤- ويجب، في هذا الصدد، أن تفتح الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٧، مسارات سببية واضحة بين الإجراءات التي يتخذها اليونيب بنفسه والإجراءات التي يرمي لحفزها مع شركائه بغرض الإسهام في تحقيق الغايات الأسمى لكل واحد من البرامج الفرعية. وسيكفل هذا توافق مستويات الطموح للإنجازات المتوقعة مع التأثير الذي يستطيع اليونيب أن يمارسه من خلال منتجاته وخدماته الذاتية. وسيكون من الضروري أيضاً أن يكفل اليونيب التوافق الوثيق بين عملياته وخدماته المؤسسية وبين النتائج التي يخطط لتحقيقها بحلول عام ٢٠١٧. وأخيراً، يجب أيضاً أن تكون عمليات تخطيط الموارد البشرية والمالية لليونيب متسقة بشكل أفضل مع النتائج المقررة في البرنامج. وسيجري تصميم برنامجي العمل المقرر اعتمادهما خلال فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل التالية بطريقة تعكس هذه المبادئ.

٤٥- وسيعمل اليونيب على تحقيق التلاحم على نطاق برامجه الفرعية المتعلقة بإدارة النظم الإيكولوجية وتغير المناخ والكوارث والنزاعات، بغرض إثبات فعالية النهج القائمة على النظم الإيكولوجية في الحد من قابلية التأثر بالكوارث ذات الصلة بتغير المناخ.